E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/117
5 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ وموجهة إلى مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان من المراقب الدائم عن فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

في انتهاك جسيم لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ولقرارات لجنة حقوق الإنسان، وللاتفاقات الموقعة بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قررت حكومة اسرائيل يوم الأربعاء ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ اقامة حي يهودي في مدينة القدس العربية المحتلة (جبل أبو غنيم) يتكون من ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية للمستوطنين الاسرائيليين.

وكانت حكومة اسرائيل قبل ذلك، في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ قد قررت إلغاء قرار تجميد المستوطنات الذي اتخذته حكومة اسرائيل السابقة، واستئناف سياسة الاستيطان. وقد توالت قرارات الحكومة الاسرائيلية في مصادرة الأراضي ووضع الخطط لإنشاء الوحدات السكنية الاسرائيلية وإنشاء الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت قوات الاحتلال الاسرائيلي قد طردت ورحلت عرب الجهالين من منطقة القدس - أبوديس من أرضهم ومناطق سكنهم وذلك لضمان توسيع مستوطنة معاليه أدوميم في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

تترافق حمى الاستيطان هذه في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما في مدينة القدس العربية مع سياسة تهجير وإبعاد سكان مدينة القدس العربية المحتلة عن طريق سحب هوياتهم وإجبارهم على الرحيل للسكن خارج مدينة القدس التي سكنوها منذ آلاف السنين أبا عن جد، لإسكان المستوطنين الاسرائيليين وإقامة آلاف الوحدات السكنية الاسرائيلية فيها لهم وتغيير الواقع الديمغرافي من أجل تهويد المدينة قبل أن تصل المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي إلى بحث موضوع القدس الذي تقرر أن يبحث في المرحلة النهائية من المفاوضات.

إن الهدف من هذه السياسات الاسرائيلية في الاستيطان والاستيلاء على الأراضي وتهجير المواطنين الفلسطينيين من سكان القدس واحلال المستوطنين مكانهم في المدينة المحتلة هو خلق واقع ديمغرافي جديد من طرف واحد يجعل المفاوضات حول المدينة في المستقبل أمام جدار سميك من الأمر الواقع الذي يستحيل معه الوصول إلى حل عادل من خلال هذه المفاوضات، وبالتالي استحالة التوصل إلى سلام عادل في المنطقة.

إن هذه السياسات الاسرائيلية لا تنتهك فقط أحكام اتفاقية جنيف المذكورة واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ولكنها تنتهك قاعدة آمرة في القانون الدولي وهي قاعدة تتعلق بحق تقرير المصير للشعوب، حيث يشكل الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاكاً جسيماً لحق تقرير المصير للشعوب، حيث يشكل الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاكاً جسيماً لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني باعتباره شكلاً ووجها للاحتلال الاسرائيلي لتلك الأراضي، وان اصرار الحكومة الاسرائيلية على استمراره يعني اصرارها على استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهذا يؤكد نوايا حكومة اسرائيل في عدم التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة، وبالتالي يعني ذلك التدمير الكامل لعملية السلام وإعادة المنطقة إلى حالة الحروب وسفك الدماء من جديد، تتحمل اسرائيل المسؤولية الكاملة عنه.

إننا نرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية في وثائق لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين في إطار البند ٤ من جدول أعمالها.

(توقيع) نبيل الرملاوي
السفير
المراقب الدائم عن فلسطين لدى
مكتب الأمم المتحدة في جنيف